التداعيات الجيوسياسية لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية)

The Geopolitical Implications of the Al-Aqsa Flood Operation on Egyptian-"Israeli Relations"

أ. م. د. عباس فاضل عطوان

كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

Abbas.f.attwan@tu.edu.iq

الملخص

إعادة عملية طوفان الأقصى، التي خططت لها، ونفذتها، حركة حماس، طرح القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الإقليمي، والدولي، بعد تجاهلها لمدة طويلة، لاسيَّما بعد نشوب الحرب الأوكرانية الروسية، واشتغال العالم بها، وأسهمت إلى حدٍّ ما، في منع) إسرائيل) من التعدي على المسجد الأقصى، وأبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشريف، وغيرها من المدن الفلسطينية، وأثرت في العلاقات المصرية (الإسرائيلية)، الممتدة منذ أكثر من (٤٥) عامًا، إذ أصبح التوتر ظاهرًا في العلاقات، بسبب المحاولات (الإسرائيلية) لتهجير سكان قطاع غزة إلى الأراضي المصرية، وما يمكن أن ينتج عنها من أخطار تهدد الأمن القومي المصري، في حال اتخذت بعض الفصائل الفلسطينية، الأراضي المصرية قواعد لضرب (إسرائيل).

الكلمات المفتاحية: عملية طوفان الأقصى، فلسطين، حماس، مصر، إسرائيل، غزة

Abstract:

The Al-Aqsa Flood Operation, planned and carried out by the Hamas movement, has brought the Palestinian issue back to the forefront of regional and international agendas after having been largely ignored for a long period—particularly following the outbreak of the Russia-Ukraine war, which captured global attention. The operation has, to some extent, contributed to deterring **Israel** from further violations against Al-Aqsa Mosque and the Palestinian people in Al-Quds (Jerusalem) and other Palestinian cities. Moreover, it has affected **Egyptian-Israeli** relations, which have been stable for over ٤٥ years, by creating visible tensions due to **Israel's** alleged attempts to forcibly displace the population of the Gaza Strip into Egyptian territory. These developments raise serious concerns about Egypt's national security, especially if certain Palestinian factions were to use Egyptian lands as a base for launching attacks against **Israel**.

Keywords: Al-Aqsa Flood Operation, Palestine, Hamas, Egypt, Israel, Gaza

المقدمة

منذ وعد بلفور في الثاني من كانون الأول ١٩١٧، الذي منحت بريطانيا بموجبه الحق لليهود، في تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين، بدأت على الأرض فصول الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، ليخوض الجانبان حروبًا، ومواجهات، متعددة، قد لا يكون آخر فصولها عملية طوفان الأقصى. ففي عام ١٩٤٧، صوتت الأمم المتحدة على قرار لتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، إحداهما يهودية، والثانية عربية، على أن تصبح القدس مدينة دولية، ووافق الزعماء اليهود على هذه الخطة، فيما رفضها الجانب العربي. في عام ١٩٤٨ترك البريطانيون الذين كانوا يحكمون المنطقة، وغادروها من دون إيجاد حلٍ للمشكلة التي اوجدوها، فأعلن زعماء اليهود عن تأسيس دولة لهم تحت مسمى ((إسرائيل، التي عارضها الفلسطينيون بشدة، ونتيجة لذلك نشبت الحرب العربية (الإسرائيلية) الأولى، وانتهت عام ١٩٤٩ بانتصار ((إسرائيل، وكان من نتائجها تهجير آلاف الفلسطينيين، ثُمَّ تقسيم المنطقة إلى أجزاء، هي: ((إسرائيل، ونهر الأردن، والضفة الغربية.

إنَّ حدود مصر، وغزة، هي الحدود المعترف بها دوليًا بين فلسطين، ومصر، منذ عهد الانتداب البريطاني، والتي يبلغ طولها بحدود (١٤) كيلومترًا، جعلت من مصر الدولة العربية الوحيدة الملاصقة له، ومنفذه الوحيد على العالم، لذا فإنَّ العوامل الجيوسياسية المحلية، والاعتبارات الأمنية، ونظام تحالفات الدول العربية في المنطقة، منحت القاهرة دورًا رئيسًا، ومؤثرًا، في السياق الفلسطيني. وبعد سيطرة حماس على غزة في ٢٠٠٧، وتدهور الصراع الفلسطيني الداخلي، حرصت مصر على الاحتفاظ بتأثيرها في ملفات عديدة، لاسيَّما المصالحة الفلسطينية، على الرغم من أنَّ الحكومة المصرية آنذاك، عدَّت حركة حماس امتدادًا لجماعة الاخوان المسلمين، وناصبتها العداء، لكن على الرغم من ذلك، ظلَّت مصر تقوم بدور الوسيط الوحيد بين (إسرائيل)، وحماس، واستمرت العلاقة هادئة نسبيًا حتى عملية طوفان الأقصى، التي فاجأت مصر كما فاجأها عنف العدوان (الإسرائيلي)، لتجد مصر نفسها أمام معضلات جمة، أولها معبر رفح، وإدارته، والموقف من عملية طوفان الأقصى، واتفاقات السلام بين مصر، و(إسرائيل).

الإطار العام للدراسة:

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون القضية الفلسطينية، والصراع مع (إسرائيل)، يعدُّ تحديًا للأمن القومي العربي، منذ احتلال إسرائيل لأرض فلسطين، منتصف القرن الماضي، إلى وقتنا الحاضر، يقابله إسناد غير منقطع من الولايات المتحدة الأمريكية (لإسرائيل)، على مدى سنوات الصراع، وامداده بكل أنواع الدعم المادي، والمعنوي. وبسبب وجود دولة مصر، كإحدى دول المواجهة مع (إسرائيل)، وعقدها اتفاقيات سلام معه، إلا أنَّ المعادلة أصابها نوع من التخلخل، بسبب ما فرضته عملية طوفان الأقصى على الواقع.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما التداعيات الجيوسياسية المحتملة لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية)، وهل يمكن أن تكون هناك تأثيرات جيوسياسية على العلاقات بين الطرفين؟

فرضية الدراسة:

انطلقت فرضية الدراسة من امكانية أن تُحدِث عملية طوفان الأقصى، تداعيات جيوسياسية في العلاقات المصرية (الإسرائيلية)، من هنا وردت جملة تساؤلات، مفادها: ما مستويات العلاقات بين مصر و(إسرائيل)؟ ما علاقة عملية طوفان الأقصى بالعلاقات المصرية (الإسرائيلية)؟ ما التداعيات الجيوسياسية المحتملة التي ممكن أن تنتج عن عملية التهجير القسري لسكان غزة التي تخطط لها (إسرائيل)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

١. البحث في طبيعة العلاقات المصرية (الإسرائيلية).

٢. ردود الفعل المصرية تجاه عملية طوفان الاقصى.

٣. التداعيات الجيوسياسية المحتملة، التي ممكن أن تنتج عن عملية طوفان الأقصى، على العلاقات المصرية (الإسرائيلية).

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليل الوصفي، فضلًا عن المنهج التاريخي بغية الوصول إلى استنتاجات صحيحة، تتطابق مع تحليل الخطابات، والتصريحات، للحكومة المصرية آنذاك.

حدود الدراسة:

تقسم على:

١. حدود موضوعية: هي دراسة تداعيات عملية طوفان الأقصى على جمهورية مصر العربية.

٢. حدود زمنية: يمكن أن نحدد زمن الدراسة، منذ بدء عملية طوفان الأقصى في ٢٠٢٣/١٠/٧، وانتهاءً بانتهاء الباحث من كتابة البحث؛ لأنَّ الأحداث لا تزال مستمرة، وهي مليئة بالمستجدات، ولا يمكن لأحد التنبؤ بما يمكن أن يكون.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، واستنتاجات، وكما يأتي:

المبحث الأول: طبيعة العلاقات المصرية -(الإسر ائيلية)

أولاً. اتفاقية السلام المصرية (الإسرائيلية).

ثانيًا. مستوى العلاقات المصرية (الإسرائيلية):

أ. المستوى السياسي والأمني

ب. المستوى الاقتصادي

المبحث الثاني: التداعيات الجيوسياسية المحتملة لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية)

١. طوفان الأقصى مقدماته وأسبابه

٢. حرب غزة ومشروع التهجير

٣. التداعيات الجيوسياسية المحتملة لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية).

المبحث الأول

طبيعة العلاقات المصرية -(الإسرائيلية)

تعدُّ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، نقطة محورية في أساس العلاقات، ومعاهدة السلام المصرية-(الإسرائيلية) لعام ١٩٧٩، والتي عادت بموجبها سيناء إلى مصر، ومهدت الطريق أمام سلسلة من الاتفاقيات، وكانت نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية، والانتقال من التركيز في التحرير الفلسطيني، إلى البحث عن تسويات سياسية، وكان العام ١٩٨٠م البداية الرسمية للعلاقات المصرية (الإسرائيلية)، إذ شهد إلغاء المقاطعة الاقتصادية (لإسرائيل). وفي هذا المبحث سنتناول اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، ومستوى العلاقات بين مصر، (وإسرائيل).

المطلب الأول: اتفاقية السلام المصرية (الإسرائيلية):

اتفاقية السلام في القانون الدولي، هي: معاهدة بين دولتين مستقلتين أو أكثر، تكون في العادة وثيقة مكتوبة، وأحيانا تكون شفهية لكن بموافقة ممثلي كلا الدولتين، ولا تنتهي الحرب أو ما أصبح يعرف بالنزاعات المسلحة الدولية، إلا بإبرام معاهدة سلام. (١). وسيتم في هذا المطلب التطرق إلى:

أولاً. دوافع الاتفاقيات المصرية (الإسرائيلية)

خاضت مصر كدولة مواجهة مجموعة من الحروب ضد (اسرائيل)، بدأت بحرب عام ١٩٤٨م بعد انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين، وسميت بحرب الاستقلال التي خسرها العرب، ثُمَّ تلتها حرب السويس ١٩٥٦م، فكان العدوان الثلاثي على مصر بمشاركة (إسرائيلية)، تلته حرب حزيران ١٩٦٧م حرب الأيام الستة، بعدها مرت مصر بحرب الاستنزاف، التي استمرت للفترة من ١٩٦٨-١٩٧٠م، وأخيرًا

(١) محمد حداد، المعاهدات الدولية للسلام والاليات المرافقة لضمان تنفيذها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص41-40.

حرب تشرين ١٩٧٣م. تلك الحروب استنزفت قوة مصر، في الجانبين الاقتصادي، والعسكري[٢]. أفرزت هذه الحروب قناعة لدى القيادة المصرية، بعدم إمكانية التوصل إلى نتائج، يمكن أن تنهي حالة اللا حرب واللا سلم، القائمة بين العرب (وإسرائيل)، مستندة في ذلك إلى جملة معطيات، لعل في مقدمتها أنَّ (إسرائيل) بعد نكسة حزيران لعام ١٩٦٧، واحتلالها لأراضٍ عربية جديدة، أصبحت أكثر تعنتًا، وابتعادًا عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، لاسيَّما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ عام١٩٦٧، القاضي بانسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية المحتلة، فضلاً عمَّا عملته الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية الصراع العربي (الإسرائيلي)، على دعم (إسرائيل) اقتصاديًّا، وعسكريًّا، بصورة جعلت من حماية الدولة العبرية، وبقائها، أهم مرتكزات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.[٣]

فضلًا عمَّا ذُكِر، هناك أسباب تتعلق بالموقف العربي، ومنها: [٤]

١. عدم قدرة العرب على رسم سياسة عربية موحدة لمواجهة (إسرائيل)

٢. الخلل الكبير في ميزان القوة بين العرب، و) إسرائيل).

٣. ضعف مستوى الضغط الدولي على (إسرائيل)، على الرغم من ارتكابها العدوان على الدول العربية، وخرقها لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي.

٤. الفرق الواضح بين حجم الدعم الدولي، الذي يقدمه الغرب (لإسرائيل)، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الذي تحصل عليه الدول العربية، ولاسيَّما مصر. هذا على مستوى الواقع العربي، والدولي.

---

(٢) يوسف محمد عيدان، الصراع العربي (الإسرائيلي)(١٩٤٨-١٩٧٣) شهادات إسرائيلية، دورية كان التاريخية، السنة ١٣، العدد٥٠، جامعة كركوك، العراق، أيلول ٢٠٢٠، ص٢١٧-٢٣٢.

(٣) اسحق عزيز فريح، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيتا كامب ديفيد في ضوء وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ١٩٧٧-١٩٧٨، مجلة المؤرخ المصري، العدد٥٧، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الآداب، حزيران ٢٠٢٠. ص١٩٥.

(٤) حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩م وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧-١١٨ ك ٢-حزيران، جامعة دمشق، ٢٠١٢. ص٤٥٠.

وهناك مجموعة أسباب مرجحة، تتعلق بواقع مصر، ووضعها الداخلي، كانت السبب وراء التمهيد لمعاهدة السلام، وقيام الرئيس الراحل أنور السادات، بزيارة تل أبيب كخطوة استباقية، ومنها الآتي:([٥])

١. يأس الحكومة المصرية في مصر آنذاك، من إحراز أي تقدم نحو حلّ المشكلة عن طريق مؤتمر في جنيف*، وإنَّ مصر لم تعد تريد جنيف، لأنَّ أطرفًا عربية سوف تعرقل تقدمه، ثم اشتراك السوفيات فيه سيكون عنصر تعويق إضافي.

٢. إنَّ دافع الزيارة هو سوء الأحوال الاقتصادية في مصر، ولا قدرة لمصر على الاستمرار بوضعها حينذاك.

٣. إنَّ دافع الزيارة الحقيقي، هو أنَّ القناعة أصبحت كاملة لدى الحكومة المصرية، بأنَّ التوجه مباشرة لعقد الصلح، والاتفاق على إنهاء الصراع، هو الحل الأفضل من وجهة نظرها، لذا كُرست المباحثات السرية، والعلنية، من بعدها لعقد الاتفاق بمباركة، ورعاية أمريكية.

ثانياً. عقد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية (كامب ديفيد)

يعدُّ عقد الثمانينيات، العقد الأول في العلاقات السياسية الرسمية بين) إسرائيل)، ودولة عربية، وهي علاقات تعدُّ الأولى من نوعها، بعد أعوام من الحروب استمرت لمدة ثلاثة عقود من الزمن، إذ جاءت في أعقاب تطورات كبيرة غيرت وجه الأحداث في المنطقة، فضلاً عن أنَّها تتم بين العدو التقليدي للعرب (إسرائيل)، وأكبر دولة عربية هي مصر، وطبيعي أنَّ هذه العلاقات ترتبط بمجموعة عوامل، تأتي في مقدمتها مصالح كلا الطرفين، والأوضاع الإقليمية، والدولية، المحيطة، فضلاً عن تأثر هذه العلاقات تأثرًا مباشرًا، بمسار الصراع العربي) الإسرائيلي)، ومراحل النجاح، والإخفاق، التي صادفتها محاولات تسويته. ([٦])

---

(٥) ثائر محمود محمد هديب، اتفاقيات كامب ديفيد ١٧ايلول ١٩٧٨وتداعياتها على القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٢، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات العربية، القدس، فلسطين ٢٠١٠، ص٢٥.

(٦) أسامة الغزالي حرب، الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية) – الإسرائيلية) تحليل وتقويم، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد ١، بيروت، شتاء ١٩٩٠، ص٨٦.

*. عقد مؤتمر جنيف الدولي بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١ بعد حرب أكتوبر رمضان ١٩٧٣ بدعوة من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ضم والاردن و(إسرائيل) والامم المتحدة، ومن الدول الكبرى الاتحاد السوفياتي وقد امتنعت سوريا ولبنان عن المشاركة ورفضت اسرائيل حضور منظمة التحرير، للمزيد ينظر، ثائر محمود محمد.

واستنادًا إلى ما ذكر، أعلن الرئيس الراحل أنور السادات، عن استعداده لزيارة (إسرائيل) عام ١٩٧٧م، وبعدها تمَّ توقيع معاهدة السلام بين مصر، و(إسرائيل)، في ٢٦ آذار ١٩٧٩م، وبرعاية أمريكية بعد مفاوضات مكثفة، الهدف منها وقف حالة الحرب العربية (الإسرائيلية) القائمة منذ ١٩٤٨م، وتطبيع العلاقات، والاعتراف المتبادل، وسحب إسرائيل الكامل لقواتها المسلحة، والمدنيين، من شبه جزيرة سيناء التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، وأن تترك مصر المنطقة منزوعة السلاح، والاتفاق على حرية مرور السفن (الإسرائيلية)، عبر قناة السويس، واعتبار مضيق تيران، وخليج العقبة، ممرات مائية دولية، هذا الاتفاق جعل من مصر، أول دولة عربية تعترف رسميًا (بإسرائيل)، ما ألحق ضررًا بمصر على مستوى العلاقات العربية، إذ تمَّ تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس لمدة عشر سنوات، بعد أن ظلَّ الموقف العربي الرسمي، والشعبي، رافضًا للاتفاقية حتى عام ١٩٩٤م.(٧)

في كانون الثاني ١٩٨٠م، دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ، وتمَّ بموجبها تبادل السفراء، وافتتحت (إسرائيل) سفارة لها في القاهرة، وقنصلية في الإسكندرية، قابلتها مصر بافتتاح سفارة لها في تل أبيب، وقنصلية في ايلات في العام نفسه. وفي آذار من العام نفسه، بدأت التجارة تتطور بين البلدين، وتمَّ تدشين رحلات جوية منتظمة، وبدأ ضخ النفط المصري (لإسرائيل). وتجدر الإشارة إلى أنَّ معاهدة السلام المذكورة، تضمنت نصًا يسمى آلية الأنشطة المتفق عليها، يسمح بموجبها للطرفين، بإعادة ترتيبات القوات المسلحة في سيناء بالنسبة لمصر، من دون الاضطرار لإعادة النظر في الاتفاقية، وبموجب ذلك سمحت إسرائيل لمصر بنشر قوات في وسط سيناء، وشرقها، بسبب المخاوف الأمنية المتبادلة من الجماعات الجهادية. (٨)

ويرى الباحث أنَّ اتفاق السلام بين مصر، و(اسرائيل)، قدَّم الكثير لمصر، ولا يزال يقدم، إذ إنَّها ارتبطت بشراكة مهمة مع (إسرائيل)، لا يمكن أن تفرط بها، على الرغم من كل الضغوط العربية، لأنَّها تشكّل حجر أساس لاستقرار المنطقة في ظروف، وأحوال، مضطربة، فضلاً عن المساعدات العسكرية الأمريكية الكبيرة لمصر، والتي تقدر بمليارات الدولارات. فإذا ما تمَّ خرق الاتفاقية أو إلغائها لأي سبب، فذلك يعني أنَّ التعزيز العسكري الضخم، من شأنه أن يشكّل عبئاً ثقيلاً جداً على الاقتصاد، لا قِبَل لمصر بتحمله في وضع متعثر أصلاً.

(٧) عبد العال عبد الرحمن الديربي، اتفاقيات السلام العربية (الإسرائيلية) وأثرها على القضية الفلسطينية: دراسة حالتي الامارات والبحرين، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، مصر، تشرين اول ٢٠٢٢، ص٢٤٢.
(٨) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٩.

المطلب الثاني: مستوى العلاقات المصرية (الإسرائيلية)

اولاً. المستوى السياسي والأمني:

واجهت (إسرائيل) منذ بدايتها، العديد من التحديات الأمنية المعقدة، التي تطلبت من قادتها صياغة مبادئ أساسية للأمن القومي، وردود أفعال طبقاً لاستراتيجية أمنها القومي. وتشكّل الجغرافيا عاملاً مهيمنًا في الأمن القومي) الإسرائيلي)، لذلك تعتمد (إسرائيل) في تصرفاتها على الأبعاد العسكرية، والمجتمعية، على حدٍّ سواء، وبشكل عام تستند (إسرائيل) إلى استراتيجية دفاعية، تهدف إلى ضمان وجودها، ودرء التهديدات عنها، ومحاولة نقل الصدام العسكري المسلح إلى أراضي العدو، وتقليص مدة الصدام. وتفضل دائمًا اللجوء إلى الأدوات السياسية، وليس العسكرية(٩). لذلك فإنَّ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، بين مصر، و(إسرائيل)، عام ١٩٧٨م ،كان التحول الأول الذي أثر في بيئة الأمن القومي (الإسرائيلي)، وتبعته سلسلة من التحولات لا تزال تتواصل حتى الآن. لهذا اهتمت حتى الأدبيات (الإسرائيلية)، بموضوع الأمن القومي، وقضاياه، وكانت القواعد التي وجهت استراتيجيته، الذي على أساسه تمت مواءمته للتحولات الجيواستراتيجية، لاسيَّما أنَّ من أغلب الذين تصدوا لإعداد هذه الأدبيات، قد شغلوا مواقع مهمة في المنظومتين) الإسرائيليتين) العسكرية، والأمنية، ومن ثَمَّ قاموا بدور فاعل في تخطيط المناشط المختلفة، وتنفيذها، التي تمليها هذه الاستراتيجية.(١٠)

بالجانب الثاني تقوم مسؤولية أمن مصر القومي، على سياسة نشطة تعمل لحفظ توازن المصالح، والقوى، وتعتمد استراتيجية تهدف إلى ضرورة، تجاوز الصراع مع الإسلام السياسي للمواجهة في مصر، كي يشمل التخطيط للأمن القومي، مخاطر أخرى أكثر إلحاحًا، وذلك يعني تجاوز المواجهة الأمنية المباشرة، كي تشمل مزيدًا من الانفتاح السياسي، وإعادة بناء قدرات الدولة، وتبني سياسة خارجية أكثر فاعلية، فضلًا عن ضرورة الحفاظ على أمن الدولة، ومؤسساتها، ومنع حدودها من الاختراق، ومنع أي محاولة لزعزعة الاستقرار السياسي، لاسيَّما تلك التي تقوم بها جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان المسلمون.(١١)

---

(٩) منيب شبيب، «نظرية الأمن (الإسرائيلية) في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي للشعب الفلسطيني»، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٣م، ص ١٤.

(١٠) صالح النعامي، استراتيجية الامن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيواستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، اب، ٢٠٢٢

(١١) محمد العربي، الامن القومي المصري إعادة نظر في التحديات والاستجابات، الملف المصري، العدد ٤٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٥ أيلول ٢٠٢٤.

وجدير بالذكر أنَّ اتفاق مصر، و(إسرائيل)، احتوى على تعديل الاتفاقية الأمنية، التي تنظم عملية تأمين الحدود بينهما، وهو أول تعديل «معلن» لمعاهدة السلام بين مصر، و(إسرائيل)، التي تم توقيعها في آذار من عام ١٩٧٩، والتي بموجبها تمَّ تحديد عدد القوات المصرية، وتسليحها، في شبه جزيرة سيناء، فضلاً عن استمرار عقد لقاءات دورية، بين المسؤولين العسكريين من مصر، و(إسرائيل)، لبحث تطورات الأوضاع، وتطبيق معاهدة السلام. وقد وافقت (إسرائيل) على انتشار الجيش المصري في سيناء، لمواجهة العناصر الإرهابية، وذلك منذ الأحداث الأمنية التي أعقبت ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م، ويشار إلى أنَّ علاقات القاهرة، و(تل أبيب)، تمر بمرحلة جديدة من التفاهم، والتعاون، على المستويات السياسية، والاستراتيجية".(١٢)

كذلك أنَّ ملحق اتفاقية السلام، حدد ترتيبات الأمن في سيناء، وعملية انتشار القوات، إذ تمَّ تقسيم شبه الجزيرة على ثلاث مناطق، بحيث يكون في المنطقة «أ» قوات عسكرية مصرية، تضم ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، ولواءً مدرعًا واحدًا، و(٧) كتائب مدفعية ميدانية، و(٧) كتائب مدفعية مضادة للطائرات، ودبابات تصل إلى (٢٣٠) دبابة، إلى جانب (٤٨٠) مركبة أفراد مدرعة من الأنواع كافة، ولا تتجاوز القوات الموجودة في المنطقة «أ» (٢٢) ألف فرد، بحسب نص الاتفاقية المنشورة على موقع وزارة الخارجية (الإسرائيلية). أمَّا المنطقة «ب»، فيتم السماح بوجود (٤) كتائب عسكرية، مجهزة بأسلحة خفيفة لا تجاوز (٤) آلاف فرد. وفي المنطقة «ج» المحاذية للحدود مع (إسرائيل)، وقطاع غزة، وتتمركز قوات الأمم المتحدة، والشرطة المدنية المصرية فقط، مع تسلح الشرطة بالأسلحة الخفيفة فقط. (١٣)

ثانياً. المستوى الاقتصادي:

منحت اتفاقيات السلام الموقعة بين (إسرائيل)، ومصر، التطبيع الاقتصادي الأهمية القصوى، والدرجة الأساس، إذ خصصت المادة الثالثة من الاتفاقية للعلاقات الاقتصادية، ونصَّت على إلغاء القيود كافة، التي تقف حاجزًا في مجال علاقات اقتصادية طبيعية بين الطرفين، كما نصَّت على السماح لمصر بحرية مرور الأشخاص، والمركبات، من (إسرائيل) إلى مصر، وعلى تعاون الطرفين من أجل تدعيم السلام، والتنمية، في المنطقة، وحق (إسرائيل) بشراء النفط المصري كما بقية الدول دون تمييز، فضلًا عن إقامة خطوط مواصلات، تسمح بحرية انتقال المركبات، والأشخاص، والبضائع. (١٤)

---

(١٢) احمد نائل توفيق، العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية،١٩٧٨-٢٠١٦، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس عمادة كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٦، ص٧٨.

(١٣)المصدر السابق.

(١٤) عادل عبد الغفار خليل، الاعلام والرأي العام، دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية-الإسرائيلية، سلسلة اطروحات دكتوراه ٤٣، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٩٧.

إنَّ التقارب مع إسرائيل، كما تعتقد بعض النخب السياسية المصرية، سيقود إلى تعزيز المساندة الأمريكية للاقتصاد المصري، في مجالي المساعدات المالية، وتسهيل الحصول على القروض، لذلك ترى هذه النخب أنَّ تحسين العلاقة مع (إسرائيل)، واسترضائها، سيقوم بدور مهم في توجيه جماعات الضغط (الإسرائيلية)، داخل المؤسسات الأمريكية، للإسهام في تعزيز الدعم الأمريكي لمصر. ((١٥)

لذا، وضمن خططه الرامية إلى تعزيز، وتقوية، موقع (إسرائيل)، وسيطرتها، على قطاع الزراعة تحديدًا في مصر، فقد قام البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية، بوضع استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة، والصناعة، وذلك لجعل هيكل الاقتصاد المصري، متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي (الإسرائيلي)، وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع (إسرائيل)، بغية زيادة التبادل التجاري مع مصر، فمثلاً قطاع الزراعة تمَّ تغيير الهيكل المحصولي، بشروط تزيد من فرص المؤسسات (الإسرائيلية)، في سيطرتها على مدخلات هذا القطاع، لاسيَّما الخبرة الفنية، وعلى مخرجاته من حيث التسويق، في إطار دراسات مكثفة سُميت « ترشيد استخدامات مياه الري»، وكان الهدف تصدير مياه النيل إلى (إسرائيل) في مرحلة لاحقة. ((١٦)

وجدير بالذكر، أنَّ العلاقات الاقتصادية الرسمية بين مصر، وإسرائيل، كانت قد بدأت في عام ١٩٨٠م، وقد وافق البرلمان المصري على اتفاق تجاري مع (إسرائيل)، وُقّع بتاريخ ٨/أيار/ ١٩٨٠، بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر، وإسرائيل، التي وقعت عام ١٩٧٩م. وفي نيسان من عام ١٩٨٠وللمرة الأولى، زارت وفود)إسرائيلية) مصر، للبحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وكانت القاهرة تحرص على زيادة صادرات "المناطق الصناعية المؤهلة" إلى الأسواق الأمريكية، ولذلك رحّبت بمساعدة (إسرائيل). وشهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر، و(إسرائيل)، تطورًا لاسيَّما في مجالات الطاقة، ففي عام ٢٠١٨ تم توقيع اتفاق بين شركة "ديليك" (الإسرائيلية)، والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، لبيع الغاز (الإسرائيلي) لمصر، هذه الاتفاقيات تعكس عمق التعاون بين الجانبين في قطاع الطاقة. ((١٧)

---

(١٥) وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات المصرية (الإسرائيلية) في المنظور (الإسرائيلي)/ ورقة عمل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، حزيران،٢٠٢٣، ص٨.

(١٦)العلاقات بين مصر (وإسرائيل) منذ قيام الدولة العبرية، جريد النهار اللبنانية، بيروت،٢٠٢١.

(١٧) حمدي سيد محمد محمود، التحولات في العلاقات المصرية (الإسرائيلية): من السلام إلى التعاون الاستراتيجي، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٤/١١/١١.

المبحث الثاني

التداعيات الجيوسياسية المحتملة لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية الإسرائيلية

ارتكزت جهود مصر على احتكار ملف المصالحة، والتسوية السلمية، للقضية الفلسطينية، وعدم السماح لأي طرف بانتزاعه، أو حتى تقاسمه معها، وذلك لكونها تعدّ القوة الرئيسة الضامنة للاستقرار الإقليمي، وإنَّها قوة محايدة في الصراع. وارتباطًا بذلك فإنَّ ملف التسوية السلمية، أخذ مكانته المركزية في السياسة الخارجية المصرية. **وفي هذا المبحث سيتم تناول الآتي:**

المطلب الأول: طوفان الأقصى مقدماته وأسبابه:

بدأت عملية طوفان الأقصى، بإطلاق آلاف الصواريخ تجاه المستوطنات، والمدن الإسرائيلية، وتسلل مسلحو حماس من البر، والبحر، والجو، إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في عملية عسكرية غير تقليدية، نفذت خلالها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، فجر السبت ٢٠٢٣/١٠/٧ عملية أطلق عليها طوفان الأقصى ضد (إسرائيل)، وتمَّ خلال العملية قتل أعداد كبيرة من الجنود، والمستوطنين (الإسرائيليين)، وأسر العشرات منهم، وأعلن محمد الضيف القائد العام لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أنَّ بدء عملية طوفان الأقصى، هي رد على ما تقوم به قوات الاحتلال في المسجد الأقصى، وأيضا رفض الاحتلال (الإسرائيلي) عقد صفقة تبادل أسرى إنسانية، وقد أصدرت حركة المقاومة الإسلامية حماس، وثيقة رسمية تحدثت فيها عن معركة طوفان الأقصى، وروايتها لأحداث الهجوم المباغت، الذي شنته كتائب القسّام، وفصائل المقاومة، يوم ٧/ تشرين الأول الماضي، على مستوطنات غلاف قطاع غزة ([١٨]).

كانت عملية طوفان الاقصى خطوة ضرورية، واستجابة طبيعية، لمواجهة ما يُحاك من مخططات (إسرائيلية)، تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض، وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى، والمقدسات، واستعادة الحقوق الوطنية، وإنجاز الاستقلال، والحرية، كباقي شعوب العالم، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس. وجدير بالذكر أنَّ هناك أسبابًا عديدة أخرى، أدت بمجملها إلى قيام كتائب عز الدين القسام، بتنفيذ عملية طوفان الأقصى، يمكن ايجازها بالآتي:([١٩])

(١٨) تقدير موقف، عملية طوفان الأقصى الأسباب، التداعيات، والسيناريوهات المحتملة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/١٠/١٣، ص٧-٨.

(١٩) نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، المجلد ١، العدد ٢٦، اليمن، ٢٠٢٣/١٢/٢٥، ص ١٦٧.

١. الاستمرار في فرض الحصار الخانق، وتردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، واستمراره لأكثر من عقدين، والذي زاد من المشكلات المعيشية لسكان القطاع.

٢. الاستمرار في تقليص دور السلطة الفلسطينية، وتحجيمه، والعمل على تهميش دورها من طرف حكومة (إسرائيل)، والذي أثَّر في تأدية دورها في المشهد السياسي، والأمني، الفلسطيني، ناهيك عن الاعتداءات (الإسرائيلية) على المقدسات الإسلامية، ومعاونة المستوطنين المتطرفين في انتهاكها، وهذا بحد ذاته عامل استفزاز كبير لقوى المقاومة، التي كانت بحاجة لاستعادة الفلسطينيين الثقة فيها، وفي قدرتها على الرد على الانتهاكات الإسرائيلية.

٣. استمرار تهميش دور السلطة الفلسطينية من طرف حكومة (إسرائيل)، ما يجعل تأثيرها محدودًا في المشهد السياسي، والأمني، الفلسطيني، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية، ومعاونة المستوطنين المتطرفين على انتهاكها، ما شكَّل عامل استفزاز كبير لقوى المقاومة.

٤. استمرار الجيش (الإسرائيلي) بمهاجمة المدن، والقرى الفلسطينية، في الضفة الغربية، وشن حملات اعتقالات، ومصادرة الأراضي، وإنشاء المستوطنات، إضافة لما يقوم به من عمليات استفزازية، لها رمزية كبيرة على غرار إرغام سيدات فلسطينيات في الخليل، على نزع ثيابهن، وهو محل إدانة شديدة، وتهديد من فصائل المقاومة، أنَّه لن يمرَّ من دون عقاب.

٥. الحديث عن مبادرة لإحياء عملية السلام، عن طريق المملكة العربية السعودية، والتي فيها إشارة إلى وجود مفاوضات بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، لإقامة علاقات بين المملكة، و(إسرائيل)، وقد أبدت الخارجية السعودية انفتاحها على الموضوع، بشروط يأتي في مقدمتها منح الفلسطينيين حقوقهم.

٦. البيئة الإقليمية، والدولية، التي تشهد مخططاتٍ إقليمية، ودولية، وتطبيعًا يؤهل (إسرائيل) لأن تكون دولةً قائدةً في الشرق الأوسط.

٧. أسهم انسداد الأفق السياسي اسهامًا فاعلًا، في زيادة حاضنة المقاومة الشعبية، وأصبح المأمول منها كثيرًا، لتحقيق أهداف شعبنا، وتطلعاته، بالتحرر، والعتق من الاحتلال.

المطلب الثاني: حرب غزة ومشروع التهجير:

في حديث ليفي أشكول لوزرائه عام ١٩٦٧*، قال: «أنا بصدد إنشاء وحدة أو فرقة، تعنى بتشجيع هجرة العرب من غزة، ويجب التعامل مع هذا الأمر بهدوء، وسرية، ويجب أن ننخرط في البحث عن طريقة لهم للهجرة، إلى دول أخرى، وليس إلى الأردن فقط»(٢٠)

وطبقاً لما تمَّ ذكره، لم تكن تصريحات بعض وزراء الحكومة (الإسرائيلية)، برئاسة بنيامين نتنياهو، الداعية إلى تهجير الفلسطينيين من غزة خلال الحرب مجرد دعاية، بل هي دعوات تعود جذورها التاريخية إلى حقبة ما بعد «نكسة حزيران» عام ١٩٦٧، عندما خططت الحكومات المتعاقبة في (إسرائيل)، لتنفيذ مشروع التهجير لسكان القطاع، وقال الوزير يغال ألون*: إنَّه «يؤيد تشجيع الهجرة للخارج إلى ما وراء البحار، ويجب التعامل مع الأمر بجدية بالغة، وإنَّ الهدف المفضل لتهجيرهم إليه، هو شبه جزيرة سيناء، وليس العريش فقط، هناك بالإمكان توطين جميع لاجئي غزة، وفي رأيي لا ينبغي أن ننتظر، يجب أن نبدأ في التوطين حتى لو أبدوا معارضة». من جانبها أعلنت حكومة نتنياهو، الهدف الحقيقي وراء العمليات العسكرية، لاسيَّما في شمال القطاع، على الرغم من فشل مخطط التهجير القسري في بداية الحرب الحالية، والمتضمن تهجير السكان الفلسطينيين، ووضع حجر أساس لبناء مشروع استيطاني بالقطاع، في إحياء لخطط تهجير ناقشتها (تل أبيب)، في ستينيات، وسبعينيات، القرن الماضي. ويذكر أنَّ في ستينيات، وسبعينيات القرن الماضي، اجتمع رؤساء الوزراء، والوزراء، وقادة الحكومات، مرارًا، وتكرارًا، لمناقشة «مشكلة ملحة»، وهم السكان الفلسطينيون في غزة، وتكشف بروتوكولات المداولات، أنَّ أفكارهم لا تختلف كثيرًا عن أفكار اليمين المتطرف اليوم.(٢١)

لقد تجلَّت بشكل واضح، النية (الإسرائيلية) لتهجير سكان قطاع غزة إلى خارجه، منذ الأيام الأولى للحرب، وعلى الرغم من المدّ والجزر في مستوى الغطاء الأميركي لهذه الخطوة، فإنَّها بقيت في صلب الاستراتيجية السياسية، والعسكرية، للاحتلال، إذ تقوم الفكرة الصهيونية على أنَّ)فلسطين أرض بلا شعب، سيقطنها شعب بلا أرض(، ولكي تصبح هذه الفكرة صالحة للتنفيذ، ينبغي أن تصبح الأرض فعلًا

(٢٠) محمد وتد، وثائق تؤكد مناقشة إسرائيل مخططات تهجير سكان غزة منذ ١٩٦٧، الجزيرة نت ٢٠٢٤/١٢/٥ على الرابط الالكتروني: اخر زيارة للموقع في ٢٠٢٥/١/٢٨.
https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/5

*. ليفي اشكول: تولد ١٨٩٥ وهو ثالث رئيس وزراء (لإسرائيل)، ١٩٦٣_١٩٦٩.

*. يغال اليون: سياسي إسرائيلي سابق، وقائد لقوات البلماح ولواء في جيش (إسرائيل).

(٢١) محمد وتد، وثائق تؤكد مناقشة إسرائيل مخططات تهجير سكان غزة منذ ١٩٦٧، مصدر سبق ذكره.

بلا شعب فلسطيني، بمعنى طرد أصحاب الأرض، والتوطن مكانهم، وهذا ما يظهر في جغرافية مدن دولة الاحتلال، ومستوطناتها، القائمة على أنقاض قرى فلسطينية دمرت عام ١٩٤٨(٢٢).

وفي ظل هذا الفكر الصهيوني العدواني، التزمت (إسرائيل) سياسات تدفع باتجاه، تفريغ أرض فلسطين من أهلها، وقد اعتمدت وسائل كثيرة، منها: أنَّها في وقت الحرب، تعمد إلى ارتكاب المجازر، والترويع، لتدفع الفلسطينيين إلى الفرار من بيوتهم، ومدنهم، وقراهم، كما حدث في مجازر دير ياسين، وقبية، والدوايمة، عام ١٩٤٨. وتعمد في وقت السلم، إلى التضييق الأمني، والاقتصادي، والمعيشي، وذلك بتقييد الخدمات الصحية، والتعليمية، وحركة الفلسطينيين، عن طريق مئات الحواجز التي أقامتها، بين مدن الضفة الغربية، وقراها، والسيطرة على الموارد الطبيعية، ومنعهم من استغلالها، ناهيك عن فرض عقوبات جماعية، وغرامات مرتفعة، وعدم الاعتراف بالبدو، وتهجيرهم منها، وإقرار قانون أملاك الغائبين، الذي مكَّن سلطات الاحتلال، من وضع يدها على أملاك المهجرين(٢٣).

إضافة لهذه الدوافع التقليدية، كتحقيق الهدف الصهيوني في الاستيلاء على الأرض، والرغبة في التخلص من المقاومة، والبحث عن كل ما يعزز فرصتها في الاستيلاء على حقول الغاز في مياه غزة، وتحييد التهديد لمشاريعها لاستخراج الغاز من البحر المتوسط، لذلك شدَّد الاحتلال بحصاره على غزة منذ ٢٠٠٦، عقب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية، وهو ما جعل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة روبرت بايبر عام ٢٠١٧، يحذر من أنَّ قطاع غزة في طريقه إلى أن يصبح غير صالح للحياة، بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية على جميع الأصعدة. وعلى الرغم من هذا الهاجس، فإنَّ الصهيونية، ودولة الاحتلال، لم تتمكنا من تحقيق هدف التهجير بشكل كامل؛ لعوامل منها(٢٤):

- مقاومة الفلسطينيين، وصمودهم بأرضهم.
- عدم توفر الغطاء الدولي لتهجيرهم بشكل كلي.

(٢٢) محمد غازي الجمل، تهجير سكان غزة. جولة من صراع الديمغرافيا مع الاحتلال، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/٣/٢ اخر تحديث ٢٠٢٤/٣/٢ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/١/٢٤ على الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/2

(٢٣) محمد غازي الجمل، تهجير سكان غزة. جولة من صراع الديمغرافيا مع الاحتلال، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/٣/٢ اخر تحديث ٢٠٢٤/٣/٢ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٥/١/٢٤ على الرابط الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/2

(٢٤) المصدر السابق نفسه.

- مراهنة الاحتلال لبعض الوقت، على استراتيجية إدماج، واحتواء «أو أسرلة» الفلسطينيين، في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

المطلب الثالث: التداعيات الجيوسياسية المحتملة لعملية طوفان الأقصى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية):

التصعيد الحالي للصراع (الإسرائيلي – الفلسطيني)، يحمل في طيَّاتِه خطرًا كبيراً، لا يقتصر تأثيره في الداخل الفلسطيني فحسب، بل في واقع (إسرائيل)، ومصيرها، ويمتد تأثيره في المعادلات القائمة في المنطقة عربيًّا، وإقليميًّا، أو حتى في معادلات المنطقة، والمجتمع الدولي. لذلك فإنَّ دعوات النزوح الجماعي للفلسطينيين، من قطاع غزة إلى مصر، التي أعلنتها (إسرائيل)، من شأنها أن تُعكِّر صفو العلاقات (المصرية – الإسرائيلية)، بسبب أنَّ مصر هي من أكثر المتأثرين بتداعيات معركة طوفان الأقصى سلبًا أو إيجابًا، لاسيَّما أنَّ آثار تلك العملية لاتزال قائمة، بل تكاد تتخطى الحدود المتوقعة لها، ولا يمكن التنبؤ بنهايتها من حيث الموعد، أو من حيث النتائج النهائية، وكلما طال أمدها فإنَّ المعطيات الإقليمية، والدولية، ستتغير تبعاً لتطوراتها، وإنَّ حالة التطبيع السائدة بين مصر، والكيان الصهيوني، تلقت ضربة جديدة بعد معركة طوفان الأقصى، والذي أثبت أنَّ مسار التطبيع، كان مسارًا لم تستفد منه سوى سلطات الاحتلال، لتمكين نفسها، ولتحقيق أمن (إسرائيل)، واستقرارها، من دون قبول أي جهود تسوية عربية للقضية الفلسطينية، ومن ذلك المبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢[٢٥]. الأمر الخطير المحتمل، هو ما أشار إليه رئيس الوزراء (الإسرائيلي نتنياهو)، حين طلب من أهل غزة مغادرتها، تجنبًا لضربات عسكرية، والمعروف أنَّه لا يوجد مكان للخلاص، والنجاة، سوى سيناء المجاورة، وهذا يعني تنفيذًا عمليًا لخطة إسرائيلية القديمة، بتسكين الفلسطينيين في سيناء، كوطن بديل أو حتى كامتداد لقطاع غزة، وهو مشروع يلقى رعاية دولية.[٢٦]

---

(٢٥) شيماء منير، الحرب في غزة وانعكاساتها الاستراتيجية على القضية الفلسطينية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٣، ص٢٢.

(٢٦) قطب العربي، قضايا واراء، طوفان الأقصى» وتداعياتها على المشهد المصري، عربي ٢١، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٤/١٢/٢٨ على الرابط الالكتروني:
https://arabi21.com/story/1542393/

أثرت عملية طوفان الأقصى، في الموقف الرسمي المصري بنقاط مؤثرة، من أبرزها الآتي: ([٢٧])

١. رغبة مصر في الحفاظ على حيوية دورها في القضية الفلسطينية، نظراً إلى أهمية ذلك في تعزيز حضور مصر الإقليمي، وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. سعي مصر الدائم طوال العقود السابقة، إلى احتكار نفوذها، وتأثيرها في الملف الفلسطيني، وإلى قطع الطريق على بروز منافسين عرب أو إقليميين في الشأن الفلسطيني، لاسيَّما ما يتعلق بإدارة ملف الوساطة بين المقاومة الفلسطينية، والجانب (الإسرائيلي)، وملف المصالحة الفلسطينية.

٣. استحقاقات معاهدة كامب ديفيد، والعلاقات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، المتطورة مع الكيان الصهيوني، والتي ترسخت بصورة قوية في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

٤. الخشية من تصاعد التحركات الشعبية المتعاطفة مع المقاومة الفلسطينية في مصر، والمنطقة العربية، وتصاعد السخط على عجز الأنظمة العربية، بسبب فشلها في القيام بواجبها تجاه فلسطين، والتوجس من احتمالات تجدّد حيوية، وحراك الشارع العربي، وعودة أجواء الربيع العربي.

٥. التوجس، والخوف، من تداعيات سياسية، وأمنية، خطيرة، لعمليات التهجير القسري للفلسطينيين، من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية، وبما يُقحم مصر في الصراع مع الجانب الإسرائيلي، ويهدد معاهدة كامب ديفيد، وحالة الهدوء في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٦. المحدد الجيوسياسي، وسيطرة الجانب المصري على المنفذ البري الوحيد للقطاع مع العالم، عبر معبر رفح، الذي وفّر ورقة ضغط مصرية قوية على المقاومة، وعلى سكان القطاع، وتسبب بإحكام الحصار على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧

٧. العلاقات الحذرة وغير الإيجابية لمصر مع حركة حماس، وتحفّظها على مشروعها المقاوم، وعلى

---

(٢٧) عاطف الجولاني، اضاءات سياسية، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، اخر زيارة للموقع ٢٠٢٤/١/١٢ على الرابط الالكتروني:

https://www.alzaytouna.net/2024/03/28/

نزوعها للحفاظ على استقلالية موقفها، وقرارها السياسي، في إدارة العلاقة مع مصر، وبقية الأطراف العربية، والإقليمية.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ مصر، دائمًا ما تتحرك لدعم قطاع غزة، في كل جوْلة تشنها (إسرائيل)، على القطاع خلال السنوات الماضية، ويتضمن المسار المصري في مثل هذه الحالات، السيْر في عدة مستويات مختلفة، منها: وقف العمليات العسكرية، وفرض هُدْنة لدواعٍ إنسانية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى وقْفٍ طويل الأمد لإطلاق النار، ومطالب متعددة من كلا الطرفين، وهو ما يحتاج إلى وسيطٍ نزيهٍ، يتمتع بثقة الجانب الفلسطيني، ويرتبط في الوقت نفسه بعلاقات مع الجانب الإسرائيلي، تسمح له بممارسة مهام الوساطة، وهو ما يتوفر في مصر. (٢٨)

إنَّ عملية نزوح الفلسطينيين إلى الحدود المصرية، وإمكانية تجاوزها إلى داخل سيناء، يمكن أن تكون سببًا في عدد من المخاطر، والتداعيات، الكبيرة، التي لا يمكن أن تتحملها مصر، ارتباطًا بمجموعةٍ من العوامل من أهمها:(٢٩)

١. ستصبح سيناء عبارة عن عددٍ من المستوطنات للفلسطينيين كلاجئين، وهو ما يسعى إليه الغرب في تخطيطه منذ عقود.

٢. سيتطور الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية بديلة، وفي المقابل سيطرة (إسرائيلية) على أراضي دولة فلسطين التاريخية كافة؛ ما يعني في المجمل تصفية القضية الفلسطينية تمامًا، وتحقيق الحلم الإسرائيلي القديم.

٣. إنَّ إعادة بناء غزة بعد الضربات العسكرية، إذا ما تمَّ التدخل البري (الإسرائيلي)، سيستغرق وقتًا طويلًا، ما يتعين على مصر أن توفر أماكن للإقامة، والإعاشة، وهو عِبْءٌ كبيرٌ لا تستطيع مصر تحمّله.

٤. ستترتب الكثير من المخاطر الأمنية، ليس فيما يتعلق بعمليات الفلسطينيين، التي يمكن أن تستهدف الوجود (الإسرائيلي)، على امتداد الحدود المصرية، ولكن على الأمن المصري في تلك المنطقة، الذي

(٢٨) محمد مبروك، تأثير الدومينو: التداعيات المحتملة لعملية (طوفان الأقصى) على الخريطة الأمنية للشرق الأوسط، موقع شاف ٢٠٢٣/١٠/١٠ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٤/١١/١٢ على الرابط الالكتروني: https://shafcenter.org/
(٢٩) محمد مبروك، تأثير الدومينو: التداعيات المحتملة لعملية (طوفان الأقصى) على الخريطة الأمنية للشرق الأوسط، موقع شاف ٢٠٢٣/١٠/١٠ اخر زيارة للموقع ٢٠٢٤/١١/١٢ على الرابط الالكتروني: https://shafcenter.org/

تحمل الكثير من المخاطر الأمنية، في ذلك الاتجاه الاستراتيجي لها منذ فترة طويلة؛ حيث هناك مخاوف من أن تتسلل وسط هذه الجموع من الفلسطينيين، عناصر إرهابية، وتكفيرية، إلى سيناء، ومن ثَمَّ إمكانية عودتهم مرةً أُخرى؛ للقيام بعمليات عسكرية أو التمركز داخل سيناء.

٥. تخلِّي المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة عن أراضيهم، ونزوحهم إلى الحدود المصرية؛ من شأنه تهديد عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن يخلق تداعيات أمنية واسعة النطاق، ستطال آثارها دول الشرق الأوسط كافة دون استثناء. لذلك فإنَّ أيَّ تعكير لصفو العلاقات الإسرائيلية مع مصر، التي قامت بأدوار محورية على مدار العقود الماضية، في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي المرتبط بالقضية الفلسطينية، وأي تدهور في هذه العلاقات، يمكن أن يُخِلَّ بتوازن القوى الدقيق في الشرق الأوسط.

الخاتمة

إنَّ التطورات السياسية، والميدانية، لمعركة طوفان الأقصى، على الرغم من الموقف الشعبي، الذي خرج فيه المصريون بالمئات، في الجامعات، والميادين المختلفة، فضلاً عن خروج تظاهرات طُلابية، للتنديد بالإبادة الجماعية التي يتعرَّض لها الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من محاولة نظام السيسي، احتواء الغضب الشعبي المُتزايد، إلا أنَّ ذلك لم يحل دون افراز تداعيات سلبية عديدة، على الدور الرسمي المصري في القضية الفلسطينية، وعلى حضور مصر الإقليمي، كما وجّهت لها اتهامات بالتعاون مع الجانب (الإسرائيلي)، في إحكام الحصار على قطاع غزة، كون الجانب المصري هو المسيطر الوحيد، على المنفذ البري للقطاع مع العالم، ولا تتضح في الأفق أي مؤشرات، إلى احتمال حصول تغييرات جوهرية على الموقف المصري، وخياراته السياسية في إدارة الموقف من معركة طوفان الأقصى، وذلك لأسباب عدة منها الآتي:

١. حرص الحكومة المصرية على ألّا تكون مسؤولة عن موجة اللاجئين الفلسطينيين، لاسيَّما أنَّها ما زالت تعاني تبعات الحرب في السودان، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلى مصر، مع وجود تحديات اقتصادية داخلية، تجعل إمكانية استقبال لاجئين جُدد، أمرًا غير محتمل بالنسبة لمصر، يقابلها تقديم سلسلة من المزايا الاقتصادية، والأمنية، تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات، للضغط على مصر لقبول اللاجئين.

٢. استخدم (إسرائيل) ملف الغاز، كورقة ضغط على مصر، لفرض بعض الشروط المتعلقة بالتعامل مع ما يجري في غزة.

٣. والنقطة الأهم هي خشية نظام السيسي، في حال موافقته على توطين الفلسطينيين في سيناء، من تحول تلك المنطقة، إلى قاعدة ممكن أن تستغلها فصائل المقاومة، في شن عمليات عسكرية ضد (إسرائيل)، ما يمكن أن يؤدي إلى أعمال انتقامية من جانب (إسرائيل)، وبالنتيجة تهديد لأمن مصر، واستقرارها. فضلاً عن الخشية من تصفية القضية الفلسطينية، على حساب أطراف أخرى تكون في مقدمتها مصر. ووفق ما ورد، يرجح أن تواصل مصر على المستوى السياسي، التزامها بالسقف المنخفض للموقف الرسمي، كما يحتمل أن تستمر في سياساتها الحالية، بإغلاق معبر رفح، وإخضاع دخول المساعدات للإرادة، والإدارة (الإسرائيلية). أمَّا ما يخص إدارة العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، في الأغلب تستمر السلطات المصرية في سياسة حذرة، ومتحفظة، ولا يُتوقع حصول تغيير إيجابي على موقف السلطات المصرية، من السماح بتنظيم الفعاليات الشعبية، المتعاطفة مع المقاومة، والمنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

قائمة المراجع

أطاريح الدكتوراه:

١. عادل عبد الغفار خليل، الاعلام والرأي العام، دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية-الإسرائيلية، سلسلة اطروحات دكتوراه ٤٣، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢. محمد حداد، المعاهدات الدولية للسلام والاليات المرافقة لضمان تنفيذها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٦

رسائل الماجستير:

١. احمد نائل توفيق، العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية،١٩٧٨-٢٠١٦، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس عمادة كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٦

٢. ثائر محمود محمد هديب، اتفاقيات كامب ديفيد ١٧ايلول ١٩٧٨وتداعياتها على القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٢، رسالة ماجستير، جامعة القدس، معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات العربية، القدس، فلسطين ٢٠١٠.

٣. منيب شبيب، «نظرية الأمن (الإسرائيلية) في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي للشعب الفلسطيني»، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٣م.

المجلات:

١. أسامة الغزالي حرب، الأعوام العشرة الأولى للعلاقات المصرية) – الإسرائيلية) تحليل وتقويم، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد ١، بيروت، شتاء ١٩٩٠.

٢. اسحق عزيز فريح، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيتا كامب ديفيد في ضوء وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ١٩٧٧-١٩٧٨، مجلة المؤرخ المصري، العدد٥٧، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الآداب، حزيران ٢٠٢٠.

٣. حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩م وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧-١١٨ ك ٢-حزيران، جامعة دمشق، ٢٠١٢.

٤. حمدي سيد محمد محمود، التحولات في العلاقات المصرية (الإسرائيلية): من السلام إلى التعاون الاستراتيجي، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٤.

٥. عبد العال عبد الرحمن الديربي، اتفاقيات السلام العربية (الإسرائيلية) وأثرها على القضية الفلسطينية: دراسة حالتي الامارات والبحرين، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، مصر، تشرين اول ٢٠٢٢.

٦. العلاقات بين مصر (وإسرائيل) منذ قيام الدولة العبرية، جريد النهار اللبنانية، بيروت،٢٠٢١.

٧. يوسف محمد عيدان، الصراع العربي (الإسرائيلي)(١٩٤٨-١٩٧٣) شهادات إسرائيلية، دورية كان التاريخية، السنة ١٣، العدد٥٠، جامعة كركوك، العراق، أيلول ٢٠٢٠.

الدراسات:

١. تقدير موقف، عملية طوفان الأقصى، الأسباب التداعيات والسيناريوهات المتوقعة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/١٠/١٤.

٢. صالح النعامي، استراتيجية الامن القومي الإسرائيلي في ضوء التحولات الجيواستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، اب، ٢٠٢٢

٣. محمد العربي، الامن القومي المصري إعادة نظر في التحديات والاستجابات، الملف المصري، العدد ٤٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٥ أيلول ٢٠٢٤

٤. وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات المصرية (الإسرائيلية) في المنظور (الإسرائيلي)/ ورقة عمل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، حزيران،٢٠٢٣.

مو اقع الإنترنت:

١. عاطف الجولاني، اضاءات سياسية، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط الالك تروني: https://www.alzaytouna.net/2024/03/28/

٢. قطب العربي، قضايا واراء، طوفان الأقصى» وتداعياتها على المشهد المصري، عربي ٢١، على الرابط الإلكتروني:

https://arabi21.com/story/1542393/

٣. محمد غازي الجمل، تهجير سكان غزة. جولة من صراع الديمغرافيا مع الاحتلال، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/٣/٢ على الرابط:

https//:www.aljazeera.net/politics2024/3/2/

٤. محمد مبروك، تأثير الدومينو: التداعيات المحتملة لعملية (طوفان الأقصى) على الخريطة الأمنية للشرق الأوسط، موقع شاف ٢٠٢٣/١٠/١٠ على الرابط الالكتروني :

https://shafcenter.org/

٥. محمد وتد، وثائق تؤكد مناقشة إسرائيل مخططات تهجير سكان غزة منذ ١٩٦٧، الجزيرة نت ٢٠٢٤/١٢/٥ على الرابط الالكتروني:

https//:www.aljazeera.net/politics2024/12/5/

المواطنة في المناهج التربوية في العراق:

قراءة في رأي مرجعية السيد السيستاني

Citizenship in Educational Curricula in Iraq: A Study of the“ «Perspective of Sayyid alSistani’s Religious Authority

ا.م. مؤيد جبار حسن

ASST. PROF . MUAYAD JABBAR HASAN

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

muayad.j@kerbala.edu.iq